

دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا

الجزائر انموذجا

The role of civil society organizations in the face of the coronavirus

Algeria Model

حمزة صوشة^{1*}، وليد قارة²

Hamza SAOUCHE^{1*}, Oualid KARA²

¹ جامعة قسنطينة 3، صالح بوبنيدر، مخبر الدولة، الاستراتيجيات الحكومية والسياسات العامة، (الجزائر)

hamza.saoucha@univ-constantine3.dz

² جامعة قسنطينة 3، صالح بوبنيدر، مخبر دراسات وابحات المغرب والبحر المتوسط جامعة قسنطينة 1، (الجزائر)

oualid.kara@univ-constantine3.dz

تاريخ النشر: 2024/07/04

تاريخ القبول: 2024/07/03

تاريخ الإرسال: 2024/02/06

Abstract :

The recent coronavirus pandemic has been a health crisis that has killed humanity and affected most countries' national economies and health systems. This has made it an obstacle for most countries to sustain development and achieve economic well-being. It has also demonstrated the weakness of a number of countries' health and disaster policies, the bankruptcy of their health systems and national solidarity. The study relied on a key question on how civil society could contribute to the response to the pandemic in Algeria.

. The study was aimed at demonstrating the role of civil society in all its institutions in participating and contributing to government institutions in managing the crisis socially and identifying the roles entrusted to them. To achieve its importance mainly in awareness-raising campaigns, sensitization and action to implement solidarity programmes to support vulnerable families and community groups affected by precautionary measures.

Keywords: Civil society, coronavirus, role, Algeria, awareness and sensitization

ملخص:

شكلت جائحة كورونا التي شهدتها العالم مؤخرا أزمة صحية فتكت بالبشرية وأثرت على الاقتصاديات الوطنية والمنظومات الصحية لأغلب الدول. مما جعلها عائقا واجه أغلب الدول في سبيل استمرار عجلة التنمية وتحقيق الرفاه الاقتصادي، كما بينت ضعف سياسات عدد من الدول في مجال الصحة والكوارث وافلاس منظوماتها الصحية والتضامن الوطني. حيث اعتمدت الدراسة على تساؤل رئيسي حول كيفية مساهمة المجتمع المدني في مواجهة الجائحة في الجزائر الدراسة، وهدفت إلى تبيان دور المجتمع المدني بكل مؤسساته في إطار المشاركة والمساهمة إلى جانب المؤسسات الحكومية في إدارة الازمة من الناحية المجتمعية، والتعرف على الأدوار المنوطة به. لتتوصل إلى أهميته أساسا في حملات التوعية والتحسيس والعمل على تنفيذ برامج تضامنية لدعم العائلات الهشة والفئات المجتمعية التي المتضررة جراء الإجراءات الاحترازية المتخذة.

كلمات مفتاحية: مجتمع مدني، جائحة كورونا، الدور، الجزائر، التوعية والتحسيس

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

مع اقرار منظمة الصحة العالمية بموجة فيروس كورونا، وقدرته على الانتشار السريع عبر مختلف أنحاء العالم وفتكه المحقق بالإنسان وحصد آلاف الموتى. سارعت الدول على اختلاف قدراتها المالية ومنظوماتها الصحية وما تشمله من موارد بشرية ومؤسسات صحية وعتاد طبي ومواد علاجية. إلى الأخذ بمحمل الجد كل ما تضمنته جملة التقارير العالمية حول خارطة انتشار الفيروس وقوته وآثاره. بحيث عملت جل الدول على المستوى الرسمي أو الحكومي، إلى اتخاذ استراتيجيات وخطط وبرامج طوارئ وآليات تقوم على توظيف البيانات والمعلومات قصد المواجهة السريعة والتكفل الأمثل بالفئات البشرية على اختلاف الجنس والسن.

إلا أن كل الدول تقريبا وعلى غرار الجزائر واجهت مصاعب على مستوى صياغة أو تنفيذ تدابير المواجهة، كما قد تتصل تارة بتنظيم عمليات المواجهة، وتارة أخرى بنقص العتاد والمواد العلاجية. ناهيك عن عدم قدرة المورد البشري المتخصص في السيطرة على البؤر التي أحدثها الفيروس في أوساط المجتمعات في تلك الدول. الأمر الذي بين قصورا حادا فيما يخص التدابير الرسمية داخل مختلف الدول، كلا حسب قوتها وممدى تطورها. كذلك قوة كل دولة من حيث اقتصادها أو بناها التحتية. لكن في نهاية المطاف بين الفيروس المستجد عدم قدرة الحكومات عبر مختلف الدول على مواجهته، مما حتم عليها أو ألزمها الأمر الاستجداء في تنفيذ مواجهتها الاستثنائية، بالقطاع التطوعي والمجسد فعليا في مؤسسات المجتمع المدني. هذه الأخيرة التي تمثل الفواعل غير الرسمية في صياغة أو تنفيذ أي سياسة قطاعية أو استراتيجيات استجابة لأي مشكل مجتمعي ما. الأمر الذي سوف يجعل هذه الدراسة تركز بشكل حصري على ما فعله القطاع التطوعي استنادا على مبدأ التضامن الانساني لاحتواء الأزمة الصحية والإنسانية في الجزائر على غرار مختلف الدول، إذ اعتمد عليها في تنفيذ الخطط والبرامج الحكومية الوطنية خاصة فيما تعلق بمختلف الفئات ومنها الهشة بالذات سواء من ناحية تلقي العلاج وإيصال المساعدات الطبية لهم أو ما يخص الظروف الاجتماعية التي نجمت عن تدابير وإجراءات نفذت لتحجيم انتشار الفيروس عبر اقليم الدولة.

وفي إطار عملها المكمل للعمل الحكومي، اعتمدت على أساليب التثقيف والتوعية بالفيروس وخطورته وآثاره على الصعيد الصحي الفردي والمجتمعي، كذلك انتهج التحسيس الجوّاري، أو عبر مختلف الوسائط والمستويات، إلى جانب مشاركتها الفعالة في اطار المبادرات الانسانية من طرف المواطنين أو المتطوعين.

مما سبق تتضح الأهمية القصوى لمثل هكذا دراسات، حيث من الضروري أن ندرك أهمية القطاع التطوعي وتدابيره المتخذة إلى جانب تلك المتخذة على المستوى الرسمي والتي لن نكون بصدد دراستها ضمن هذا المقال. كذلك يهدف فريق البحث إلى التعرف على حجم ودائرة نفوذ مؤسسات المجتمع المدني في ظل

مثل هذه الازمات، ومعرفة الإطار الذي توفره الدولة لهذه المؤسسات. وعليه من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية: كيف ساهمت مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا في الجزائر؟

فيما تعلق بالمنهج المعتمد للتوصل بالنتائج المرجوة من هذه الدراسة، اعتمد فريق البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لما في ذلك من امكانية هائلة للبحث والتمحيص والتعرف على ملامح هذه الظاهرة، كذلك تحليل المعلومات والبيانات التي تفيد في تبيان حجم دور وتأثير المجتمع المدني.

وللإجابة على الاشكالية، يتم التطرق بداية إلى تحديد المجتمع المدني والتعرف على ملامحه من خلال التطرق إلى تعريفه ودوره وخصائصه، ثم تبيان ظروف الاقتصاديات الوطنية والمنظومات الصحية خلال الجائحة. ليتم في الأخير تبيان حجم وشكل الدور المنوط بالمجتمع المدني في مواجهة الجائحة في الجزائر.

2. مدخل مفاهيمي حول المجتمع المدني

عرف المجتمع المدني كغيره من المفاهيم في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية تغيرا وتطورا في معناه ودلالاته منذ ظهوره، من خلال مجموعة من الحقب التاريخية المتتالية منذ ظهوره.

حيث أول من أستخدم مصطلح المجتمع المدني **Society Civil**، كان أرسطو للدعوة لتشكيل مجتمع سياسي يحقق العدالة، ليعقب ذلك مفاهيم عديدة آخرها ربط المصطلح بالديمقراطية (أحمد، مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه، 2021)، وبين ذلك وذاك حظي المصطلح باهتمام أكاديمي واسع على اختلاف المدارس والمشارب العلمية، ومرد ذلك أهمية المجتمع المدني ليس فقط في تفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع بل يتعدى ذلك لدراسة تأثير قطاع المجتمع المدني في جل المجالات داخل الدولة وخارجها.

1.2 مفهوم المجتمع المدني

بداية من منتصف القرن السابع عشر ظهرت المحاولات الأكاديمية الرصينة في تحديد مفهوم المجتمع المدني، وذلك من خلال الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز، فبينه على أنه ذلك المجتمع المنظم سياسيا عن طرق الدولة القائمة على فكرة التعاقد (بشارة)، ليقابله في ذلك مواطنه جون لوك حين ميز في إطار تعريفه للمجتمع المدني بين هذا الأخير والدولة دون أن يلغي كلياً الروابط بينهما، حيث بين أن المجتمع المنظم سياسيا يقوم لا محالة ضمن إطار الدولة في مهمة تتصل بتنظيم عملية وضع القانون الطبيعي الموجود دون الدولة وفوقها.

1.1.2 المقصود بالمجتمع المدني في نظر المختصين

إذ تناول المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي، مصطلح المجتمع المدني من حيث أنه مجموعة من البنى الفوقية مثل النقابات والأحزاب والمدارس والجمعيات والصحافة والآداب والكنيسة (هبرماس، 1999)، ليوافقه الرأي المفكر الألماني المعاصر يورغن هابرماس إذ خصه بأنه نسيج من الجمعيات والهيئات الاجتماعية التي تناقش الحلول الممكنة للمشاكل المرتبطة بالمصلحة العامة. أما عربيا فقد بين الحبيب الجحاني بأنه مفهوم لم يبرز في الخطاب السياسي العربي إلا في العقود الأخيرة، واتسم في حالته تلك بخصوصية تختلف عما كان عليه في بيئته الأصلية (الجحاني، 1999)

كما اهتم الفكر العربي بالمصطلح، في سياق دراسة موقف الدولة العربية كنموذج من المجتمع المدني، خاصة في فترة من الفترات، أين قام منطق الحكم خلالها على السيطرة والاكراه، إذ اتجه المفكر الجزائري علي الكنز الذي حاول عبر دراساته المختلفة، إلى تبيان أهم المسببات الاجتماعية خاصة و الثقافية منها التي تؤدي إلى تراجع النموذج الدولتي في بعض الدول العربية لصالح الحركات الاحتجاجية و تطور الممارسة الاجتماعية، أين شكلت موضوع مركزي للبحث و التحليل، مقابل تراجع مؤازرة فكرة الدولة القوية نتيجة انتهاجها للأساليب التعسفية واخفاقاتها وفقدانها الحد الأدنى من مشروعيتها (الفراحي، 2022). ويرى محمد عابد الجابري بأن ما يصطلح عليه مجتمع المدن، لا يظهر أي اختلاف فيما اتصل بسألة انشاء مؤسساته، إذ أن ذلك يتم من خلال سكان المدن لأجل تنظيم مجالات حياتهم سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية، لتتسم بذلك بكونها مؤسسات إرادية كلياً أو جزئياً، تخضع للتكوين أو الانضمام من طرف الأشخاص المدنيين (عروب).

ومن الناحية الاقتصادية، فقد عرف المختصون وعلى رأسهم آدم سميث، المصطلح بأنه لا يشكل سوى مجالا للأنشطة الاقتصادية التي تشمل المنافسة وتغير السوق. واعتبار المجتمع المدني مجالا خاصا بعيدا عن الدولة، الأمر الذي أكدته علماء الاجتماع، حيث ومع ظهور حركات اجتماعية قومية خاصة في دول العالم الثالث، كان هناك اتجاه مغاير لمدخل الدولة أو المدخل الاقتصادي لفائدة المنظور الاجتماعي، واعتبار المجتمع مستقلا ومنفصلا عن الدولة، وقد اتجه هيجل إلى فكرة مهمة في ذات السياق، حين قال بأن المجتمع المدني يشكل الساحة الشاسعة بين الأسرة والدولة، وهو الفرق الذي يحدث بين هاتين الوحدتين، ويضم أفرادا منفردين وجمعيات ومجتمعات وشركات (Thériault, La société civile ou la chimère insaisissable: Essai de sociologie politique, 1985). وقد عمل المفكر دوتوكفيل على ربط المجتمع المدني بمفهوم الترابطية أو النقابية، بمعنى وجود جمعيات تطوعية.

وبغض النظر إلى هدف المجتمع من خلال هذا المدخل إن كان الحد من سلطة الدولة أو لا، فالأكيد أن الدور المنوط به في هذا الاتجاه هو السعي لتحقيق المصلحة المشتركة وإدارة بأكبر قدر ممكن لشؤون المجتمع (أحمد، مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه، 2021).

2.1.2 خصائص المجتمع المدني

يرى هيجل بأن المجتمع المدني مساحة للعلاقات الاجتماعية مع نوع من الكياسة بعيدا عن العداء السياسي و عدم الثقة (Khilnani، 2001). (Havel، 1992)، وبعيدا عما اذا كان يفهم من خلال الدراسات الغربية في هذا المجال ، بأن المجتمع المدني قد يفهم على أنه مجتمع سياسي أو يسعى للهيمنة والقيادة والسيطرة الايديولوجية ، وبين الاتجاه الداعم لفكرة المجتمع المدني ماهو إلا توسيع الدولة و بين من يراه سوى آلية لتسييس الايديولوجيا (Thériault، La société civile ou la chimère insaisissable. Essai de sociologie politique، 1985).

كما يؤكد الباحث العياشي عنصر في بحثه حول دور المجتمع المدني في الجزائر، بأن المجتمع المدني يتميز بتكويناته المتعددة، سواء ما تعلق بتنظيماته السياسية (الأحزاب و المجالس المنتخبة)، الاجتماعية (الجمعيات المهنية، النقابات)، الثقافية (المدارس والجامعات ووسائل الاتصال) ومؤسساته الاقتصادية (المنشآت، الشركات، البنوك) (عنصر، ماهو المجتمع المدني؟ ، الجزائر انموذحا، 2001).

وإذا كان جناح من المفكرين يؤكد على امتلاك المجتمع المدني امكانيات التوسط في المصالح المشتركة الخاصة (Thériault، 1985)، يذهب جوزيف يفون إلى تشكل عبر الفترات السابقة جيل من الداعمين لفكرة الدولة المتكاملة، وتأسيسها لازدواجية طبيعة المجتمع بين الدورين السياسي والمدني، حيث ترتكز الدولة بحسبهم على الجهاز الحكومي، دون اغفال أهمية المجتمع المدني والذي يشكل حسبهم جهاز الهيمنة الخاص، وبذلك يقع اندماج جميع المنظمات الخاصة عضويا في الدولة وتتوافق مع اللحظة الأخلاقية والسياسية لتنظيم وإعادة إنتاج النظام المجتمعي.

إضافة إلى ذلك يرى فريق البحث بأن للمجتمع المدني خصائص تميزه عن باقي الفواعل داخل الدولة الواحدة، يمكن اجمالها فيما يلي:

- يشكل المجتمع المدني مرحلة أساسية لأي دولة تسعى لتحقيق الهيمنة السياسية، وذلك من خلال القيادة الأخلاقية والفكرية للحياة المدنية (Thériault، La société civile ou la chimère insaisissable. Essai de sociologie politique، 1985).
- لا يعد المجتمع المدني بكل ما يشمله من نقابات وجمعيات ومؤسسات تطوعية وأفراد، جزءا من الجهاز الحكومي بل يقابله وقد يتمركز كطرف من الأطراف المختصة بوضع وتنفيذ سياسات قطاعية لأي

دولة، ومرد ذلك أن لكل طرف خصوصيته ومكانيزماته ورؤيته فيما تعلق بالقضايا أو المشاكل أو الأزمات، وماهي الحلول أو الطرق الممكنة لحلحلة الأمر وتطويره أو ارجاعه إلى طبيعته الاولى، كذلك لكل طرف خصوصيته في ابتزاز عاطفة المجتمع بكل أطيافه أو أسلوبه في التعبئة المجتمعية للوصول إلى الأهداف المرجوة لكل معضلة أو أزمة ما.

- يشكل وجود ما يعرف بالمجتمع المدني اللبنة الأساسية لأي نظام ديمقراطي أو حكم يعتمد على الرأي والرأي الآخر، بدليل أن المجتمع المدني قد يحمل حلولاً قد يعقم عن إيجادها الأحزاب السياسية، وبالتالي يمكن القول أن المجتمع المدني قد يكون من الطبيعي والمنطقي أن لا يتصل بشكل مباشر أو وفق الشكل الهرمي أو تحت ظل أي حزب أو فيصل سياسي.

- تنمة للفكرة السابقة، ورغم عدم صحة الترابط بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، سواء من ناحية أن لكل مساحته ومجالاته وغرضه وامكانياته وخصوصيته، إلا أنه لا يمكن ان منع المجتمع المدني من الاشتغال بالقضايا التي تهم المجتمع وتكون ذات خصوصية سياسية قد تتعلق بتسيير المجتمعات المحلية من خلال مجالس أو مؤسسات حكومية، أو تتعلق بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية التي تمس حياة المجتمع أو الأفراد بشكل مباشر.

- المبدأ التنظيمي للمجتمع المدني، والذي من الضروري أن يتم الاستناد عليه في تسيير العمل المنوط بالمجتمع المدني في الميدان وكيفية ارتباطه مع باقي الفاعلين في إقليم أي دولة، بحيث إذا ما نشأ بها مجتمع مدني قائم على المبدأ التنظيمي فإن ذلك يسهم لا محالة في استتباب الاستقرار داخلها، حيث يتفق فريق البحث مع طرح الباحث Bayart الذي بينه في بحثه حول المجتمع المدني في افريقيا (Khilnani، La « civile société », une résurgence، 2001).

- يعتقد فريق البحث بأن أهم خاصية للمجتمع المدني تتمحور حول مبدأ الولاء داخل هذه القطاع التطوعي، وللمصلحة العامة المشتركة، بحيث يفترض على كل عنصر أو فرد ضمن هذه المنظومة داخل أي دولة، ألا يحيد عن خارطة الطريق التي يرسمها القادة بغية الوصول إلى أهداف تعود بالفائدة على المجتمع بكل أطيافه وفئاته، والعمل مع الوعاء التطوعي بعيداً عن المصلحة الخاصة والأنانية.

2.2 دور المجتمع المدني

من خلال ما تم تبياناه، فيما يخص تراجع دور الدولة بشكل حصري في تنظيم وتسيير القضايا التي تهم المجتمع بالدرجة الأولى، وذلك ايماناً من الدولة بأهمية هذا الفاعل المهم من حيث تموقعه داخل المجتمع

وأهمية مشاركته مع الحكومة في إدارة وتسيير الملفات، وقدرته وامكانياته التعبوية خاصة، تماشياً مع ذلك فهم بشكل قطعي الدور المحوري للمجتمع المدني في المساهمة في تسريع عملية التنمية وجعلها أكثر فعالية في جميع المجالات الحياتية بالأخص.

حيث يذهب فيصل من الباحثين في الموضوع إلى تبلور حالة تميل إلى تجاوز الدولة من خلال تقديم المساعدة المباشرة لما يسمى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من الشركات الخاصة والتعاونيات والجمعيات (Khilnani, La « société civile », une résurgence, 2001).

وبذلك يستقر لدى فريق البحث في ظل خصائص المجتمع المدني إلى جانب باقي الفواعل داخل الدولة لإدارة وتسيير الملفات المجتمعية الشائكة والمساهمة في حلها، جملة من الأدوار كالاتي:

1.2.2 الدور المحوري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

تماشياً مع المجالات التي في الأغلب تشتغل بها مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات وجامعات، هذه الأخيرة يمكن أن تضطلع بجملة من الأعمال تشكل دور المجتمع المدني المحوري في عملية التنمية بمختلف النواحي، تتمثل فيما يلي:

- وضع تصور واضح لخريطة المجتمع وتحديد مصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومصادر الضعف، وبذلك يكون لدى هذه المؤسسات تصور واضح للتغيير الاجتماعي، كما تحدد الفئات والقطاعات التي ستتدخل في سياستها إما لمناصرتها أو الحد من الضرر الذي تتسبب فيه سياستها، انظر (أحمد، مداخل مفهوم المجتمع المدني و خصائصه و تطور وظائفه، 2021)
- يؤدي المجتمع المدني دوره في تبني إحدى النماذج الرائدة في ممارسة الحكم، وفق أهداف وطموحات المجتمع وبذلك يكون المجتمع المدني المحفز للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي (السيوف، منظمات المجتمع المدني والتغير الاجتماعي دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية، 2007).
- تنفيذ المشاريع الرائدة في مجال الإصلاح السياسي الاجتماعي والاقتصادي التي تتماشى مع التنوع الثقافي والإيديولوجي (المشاريع القياسي)
- تكوين وتشجيع اتفاق كل أفراد المجتمع على الإصلاح السياسي والاقتصادي من خلال رفع انشغالات المواطنين الإصلاحية، أو مبادرات مشاريع ومخططات للحكومة، هذا من جانب ومن جانب آخر امكانية المجتمع المدني في ظل إطلاء المباشر والجواري على الظروف المحلية، كذلك بما يزخر به من نخب متخصصة في أغلبية المجالات من امتلاك قدرة أكبر على التواصل مع المستفيدين من المشروع بالمقارنة مع الوكالات الحكومية ومؤسسات الاستشارات التجارية.

- تقديم مقترحات تخص أنماط العيش أو عادات العمل التي كانت تعطل سير عجلة التنمية المستدامة من خلال مجموعات متخصصة على غرار البرلمانين (السيوف، منظمات المجتمع المدني والتغير الاجتماعي دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية، 2007)، ومثال ذلك العمل على الاطلاع على التجارب والنماذج في دول أخرى أثبتت فاعليتها، قصد الاستفادة منها وتوطينها خاصة في مجالات تطوير إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

2.2.2 الدور التطوعي للمجتمع المدني في مجال حقوق الانسان

يقول عزمي بشارة، في سياق التفكير حول دائرة المجتمع المدني وحقوق الانسان، أن التنظيمات التقليدية لعبت دوراً قمعياً في علاقتها بالفرد، يحظى بحمايتها لا لكونه فرداً مستقلاً له حقوق يقرها القانون، بل لأنه يمثل وحدة أولية في بنائها، كما تحقق ذلك الدور من خلال اعترافها وإقرارها بسلطوية الدولة وليس بمعارضتها ورفضها، وفي المقابل تعجز التنظيمات الطوعية الحديثة عن لعب دور الوسيط لأنها تقوم على فكرة الانتماء الطوعي للأفراد، لكنهم دون حقوق معترف بها أو مكرسة قانونياً بسبب الطبيعة السلطوية للأنظمة السياسية التي يعيشون في ظلها (عنصر، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجاً، 2001).

وتقر الأمم المتحدة من خلال مكتب مفوضيتها لحقوق الانسان، بالدور المهم لكل أطراف المجتمع المدني، حسب مجالات حقوق الانسان وفقاً لنصوص الشريعة الدولية، أو فيما اتفق مع فئات معينة من المجتمع، بحيث تعمل النقابات على غرار تلك الخاصة بالمحامين، النوادي الطلابية، نقابات العمال، المعاهد الجامعية، المدونين أو الجمعيات الخيرية التي تعمل مع فئات عرضة للتمييز، أو حتى الفئات العمرية التي تحتاج للرعاية خاصة أوقات الأزمات، إذ وفق هذا الدور ومتى كان الدعم للعناصر الفاعلة في المجتمع المدني في هذا المنحى، ينجم عنه قطعاً وفق رؤية مستقبل أفضل عمل جاد ولفائدة الجميع ومشاركة فعالة لتحقيق العدالة والمساواة واحترام الكرامة الإنسانية (الانسان، 2024).

3.2.2 مبدأ التضامن من خلال المجتمع المدني ودوره في تعزيز التفاعل والفعالية المجتمعية

من خصائص المجتمع المدني أنه يضم أعضاء فرادى أو جماعات، حيث يتيح لهم المشاركة والمناقشة حول المشكلات التي تواجههم، ويتيح لهم مركزاً قانونياً لإعمال مبدأ التفاوض مع الجهات الأخرى تحقيقاً لأهدافهم الخاصة.

كذلك تقوم مؤسسات المجتمع المدني في إطار تخصصها وبالنسبة لمتوقعها داخل دائرة التنظيم والتسيير للمجتمعات التي تنشأ خلالها، بدور توازني يسعى إلى تحقيق توازن المجتمع والإسهام في عملية التحول

الديمقراطي، بالإضافة لدورها الاساسي المتمثل في معالجة المشكلات بعد حدوثها والمعروف بـ "الدور الإلحاقى (السيوف، 2007).

إلا أن النتيجة الحتمية لوجود مجتمع مدني فعال قائم على مبادئ المساواة بين الأعضاء والشفافية في طرح المشكلات وإتاحة المشاركة بدون قيود، تتمثل في اعتقاد فريق البحث من الناحية الانسانية في وجود فرص للتضامن فيما بين أطراف المجتمع، وبذلك تبرز مؤسسات المجتمع المدني بشكل محوري كجهات مواطنة تهتم بالمساهمة في حل المشكلات الإنسانية والكوارث الصحية منها والبيئية، وحتى أثناء الحروب.

كذلك بشكل كبير تبرز أهمية المجتمع المدني في تنفيذه لخطط وبرامج تتصل بالدور المحوري لهذه المنظومة، والمتمثل في المساهمة المجتمعية فيما اتصل بالتنوع والتثقيف للفئات المجتمعية، فيما اتصل بمجالات الحياة بأنواعها السياسية الاجتماعية والاقتصادية.

كما يبرز دور المجتمع المدني من الناحية الحقوقية والاجتماعية، في العمل الدؤوب لإنشاء مؤسسات مخصصة لمحاربة المشاكل الاجتماعية على غرار الفقر وإقامة مشاريع مشتركة مع الجهات المحلية أو بعض المنظمات الدولية الغير حكومية لتحقيق تنمية مستدامة شاملة لجميع النواحي.

ولتنفيذ مثل تلك النشاطات والبرامج، يلزم بالضرورة توفر قطاع معين تطوعي قائم على مورد بشري مهيكّل ومكون، الأمر الذي يحتم على مؤسسات المجتمع المدني من تنفيذ عمليات تكوين الكفاءات من خلال برامج تعليمية وتكوينية، وبناء القدرات وإتاحة المجال لسماع أصوات ممثلي الفئات الهشة.

وفي السياق ذاته تضطلع مؤسسات المجتمع المدني بتقديم الخدمات التطوعية الاجتماعية والاقتصادية للتقرب أكثر من المواطنين، وذلك لحشد أكبر عدد مؤيد للقضايا السياسية التي يتدخلون فيها (السيوف، منظمات المجتمع المدني والتغير الاجتماعي دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية، 2007).

4.2.2 دور المجتمع المدني في العملية الديمقراطية

من المفيد أن نتفق مع عديد الباحثين حول فكرة سيروية ظهور المجتمع المدني وتكوينه هي بذاتها سيروية بناء الديمقراطية، بمعنى أن معركة البناء الديمقراطي هي ذاتها معركة إقامة مؤسسات السلطة الحديثة وبناء الدولة الديمقراطية، غير أن هناك نفي قاطع من جهة معتبرة من الباحثين للفكرة القائمة على أن المجتمع المدني هو شرط وجود الديمقراطية (عنصر، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر انموذجا، 2001).

وتوافقا مع ما يذهب إليه فيصل مهم من المفكرين، فيما يخص أهم أسباب اغتراب قطاع عريض من المجتمع عن عملية البناء الديمقراطي، تكمن في الاعتقاد الخاطئ أنها عملية تخص الأقلية من المجتمع على غرار النخب الفكرية و السياسية ... إلخ (عنصر، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر انموذجا، 2001)، فإن فريق البحث يعتقد بأن للمجتمع المدني طالما توافرت شروط نجاح ادماجه في العملية الديمقراطية من باب

تفعيل دولة القانون والحكم الرشيد، دور فعال في إرساء أسس الديمقراطية وتكريسها وأعمالها والدفع بالتجربة الديمقراطية إلى التطور الذي من شأنه أن ينعكس ايجابيا على كل مناحي الحياة داخل الدولة.

ولما كان المجتمع المدني فاعل أساسي حسب الكثيرين في بناء اللحمة الوطنية، يرى فريق البحث حسب ما يلاحظه واقعيًا ومن خلال مختلف مصادر المعلومات والبيانات، أن للمجتمع المدني بمختلف مؤسساته دور مهم في مجال تعزيز روح المواطنة والعمل للمصالح العام، الأمر يتصل كذلك بمجال التشاركية الديمقراطية، وذلك من خلال الآليات والمبادرات والمطالبات فيما يخص تعزيز المشاركة السياسية والحوار والمناقشة في مجال تنفيذ السياسة العامة والبرامج التنموية المحلية.

كذلك يضطلع المجتمع المدني في إطار انخراطه في إدارة الشأن العام وفق مبدأ الحكامة والتقدم بالدولة إلى مراحل متطورة اجتماعيا ومنظوماتيا واقتصاديا، بدور ريادي في تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال الكشف عن قضايا فساد خلال ممارسة نشاطها كمراقب، وتوسيع قاعدة صناعة القرار من خلال استخدام القوى السياسية لمشاريعها قرارات بديلة (السيوف، منظمات المجتمع المدني والتغير الاجتماعي دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية، 2007).

كما أن الديمقراطية لن تحيد عن خطها طالما هناك نضال مجتمعي من أجل تكريس واحترام المبادئ القانونية الضامنة لذلك، إذ ينبغي أن يتبنى المجتمع المدني قضايا التمكين لتأكيد مبدأ الدفاع عن الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية خاصة في البلدان النامية، وأبرز قضايا التمكين المطروحة حاليا هي قضايا تمكين الشباب، لأنها تمثل بادرة حقيقية من بوادر التغير في القوى السياسية (السيوف، منظمات المجتمع المدني والتغير الاجتماعي دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية، 2007).

5.2.2 دور المجتمع المدني في احياء منظومة القيم

من المسلم به أن المجتمع المدني يتشكل من مجموع مؤسسات وتعضديات ونقابات وأفراد تتصل أفكارهم وأهدافهم بشكل وثيق بالمجتمع المحلي، والذي يشكل المستوعب لنشاطاتها وأدوارها، وبذلك تتميز نشاطاتها بعلاقتها الوطيدة بخصوصية تلك المجتمعات وقيمتها وهويتها.

إلى ذلك يتفق فريق البحث مع التوجه القائم على أن الدور المحوري للمجتمع المدني يكمن بشكل لا لبس فيه في الجمع بين أفراد المجتمع كافة مهما كانت توجهاتهم الإيديولوجية والسياسية والثقافية من خلال اعترافه بالتنوع والاختلاف، من خلال سياسة عنوانها التوافق والتسامح لإحياء الوطن والمجتمع.

6.2.2 دور يتجاوز الضغط

تعمل منظمات المجتمع المدني داخل الاطار الاجتماعي الا أنه يتجاوز هذا الاطار ليرتقي الى الإصلاحات السياسية والاقتصادية بطرق متعددة، ويصل في بعض الحالات للتدخل في دور القوى السياسية

على المستوى الإقليمي والدولي كحل النزعات، أو التصريحات التي تعقب أزمة سياسية أو عسكرية (السيوف، منظمات المجتمع المدني والتغير الاجتماعي دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية، 2007).

3. اختلال المنظومات الصحية والاقتصادية الحكومية خلال فترة الحجر الصحي الدولي

يقينا نجم عن انتشار فيروس كورونا آثار تهدد الحياة والرفاهية وسبل العيش بطريقة مدمرة تماما كما النزاعات المسلحة والعنف، حيث أثرت الجائحة تأثير سلبي على حقوق الإنسان لعدة ملايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم، بحسب تقارير أممية، والأكد أن ذلك ما كان ليتحقق لو تمكنت الدول على اختلاف مستوياتها الاقتصادية والتنموي وحتى التنظيمي في مواجهة فيروس كورونا، الا أن الواقع بين جملة من الصعوبات أو عوامل فشل المواجهة على الصعيد الحكومي بشكل حصري.

1.3 انهيار المنظومات الصحية الوطنية عبر مختلف مناطق العالم

أدى فيروس كورونا الى تراجع كبير في عمل المنظومة الصحية وفي بعض الدول شلل عبر كامل مفاصلها، ليس فقط فيما اتصل بما تم تخصيصه لمواجهة فيروس كورونا وتمكين المواطنين من العلاج، بل تجاوز الأمر ذلك إلى تعطل أغلب الخدمات الصحية العامة تعطلا بشكل جزئي أو كلي في عدد كبير من الدول، بالشكل الذي يتبين أدناه:

- تعطل بشكل جزئي أو كلي عدد من الخدمات ، منها ماهي موجهة لعلاج فرط ضغط الدم، كذلك تلك الخاصة بعلاج داء السكري ومضاعفاته في عدد كبير من الدول بنسبة بين 49 و 53 في المائة، وفيما يخص خدمات علاج السرطان فقد تعطلت بنفس الكيفية في عدد من الدول بنسبة 42 في المائة، و الأمر ذاته بالنسبة للخدمات الخاصة بطوارئ أمراض القلب والأوعية في عدد من الدول شكلت 31%، كما لم تسلم خدمات التأهيل من التعطيل في ثلثي البلدان تقريباً (63%)، على الرغم من أهمية هذه الخدمة والتي تعد أساس التعافي الصحي من جل الأمراض وبشكل خاصة من الإصابات المتنوعة الناجمة عن كوفيد-19.

- إعادة خارطة التوزيع الوظيفي لمجموع الموارد البشرية في القطاع الصحي عبر مختلف الدول، بحيث شكل ذلك عبر مختلف الدول المستجيبة ما نسبته (94%)، أين تم تدعيم كلي أو جزئي للكادر الطبي المواجه لفيروس كوفيد 19 بطواقم طبية أخرى كانت مكلفة بأمراض أخرى غير سارية، الأمر الذي من جهة يمكن أن يسهم في تحقيق نتائج ايجابية في مجال المواجهة للفيروس ، الا أنه من جانب آخر إن لم يكن هناك تنظيم و تسيير عقلاني و يأخذ بعين الاعتبار المحافظة على الأدوار التقليدية لتحقيق الأهداف الخاصة بكل مرض ضمن خارطة علاج وطني ، فالأمر سيؤدي لا محالة إلى اختلال حاد في

تأمين الغطاء الصحي أو الطبي لباقي الفئات من المرضى، و انتهاك حقهم في الرعاية الصحية والإخلال بمبدأ المساواة وعدم التمييز (منظمة الصحة العالمية ، 2020).

- تماشياً والتزاماً مع التوصيات التي أصدرتها منظمة الصحة العالمية بخصوص الحد من الرعاية غير العاجلة في المرافق أثناء التصدي للجائحة، تم في العديد من الدول، العمل على تأجيل برامج الفحص العام خاصة المتعلقة بالكشف عن السرطان، وذلك ما نسبته 50% من البلدان، كذلك إلغاء المواعيد المقررة للعلاج، هنا الأمر قد يكون منطقياً بالنسبة للأمراض العادية البسيطة، أما خلاف ذلك من الأمراض المستعصية أو تلك التي تتدرج أيضاً في نطاق الأمراض المعدية أو الفيروسية سريعة أو واسعة الانتشار، فلن يكون مجدياً التملص من مواجهتها والإبقاء على الكادر الطبي والموارد المالية والمادية والوسائل العلاجية الموجهة له، وألا تجد الحكومة نفسها في حالة حرجة تحول دون الوصول إلى الأهداف العامة والخاصة المرجوة من إعادة تنظيمها لجهود الرعاية الصحية الوطنية.

- أمام مميزات فيروس كوفيد 19 من سرعة انتشار وقوة فتكه بالإنسان خاصة بالفئات الهشة أو الضعيفة، و هنا الأمر سيان سواء بالنسبة للدول المتقدمة صاحبة أعلى نسب في الشيخوخة أو تلك الفقيرة أو السائرة في طريق النمو، والتي تمتلك أعلى نسب في المواليد وبالتالي فئة واسعة من الأطفال والرضع، كذلك لمن تمتلك أعلى نسبة من النساء، تجد الحكومات صعوبات في مواجهة الخارطة الفيروسية، وذلك من حيث الموارد والوسائل التقنية، كذلك وسائل النقل سواء الطبية المتخصصة أو حتى العامة خاصة في فترات الحجر الصحي والتي اعتمدت من قبل جل الدول، حيث أفادت تقارير أممية بأن ما يقارب 20% من دول العالم، التي أعلنت عن تعطل تام أو جزئي للخدمات التي تم توفيرها بهدف المواجهة، كان أحد أسبابها ذلك هو نقص الأدوية ووسائل التشخيص وسائر التكنولوجيات.

ومما سبق، واستناداً على تقارير الصحة العالمية، يتضح أن هناك ارتباط وثيق بين مستويات تعطل الخدمات العلاجية ذات الصلة بالأمراض غير السارية وبين تطور تفشي فيروس كوفيد 19 عبر مختلف أقاليم الدول التي تعرضت له بشدة، فالخدمات تتعطل أكثر فأكثر مع تحول البلدان من الحالات المتفرقة إلى الانتقال المجتمعي لفيروس كورونا.

حيث تفيد التقارير العالمية، بنحو ثلثي بلدان العالم اتجهت نحو إدراج الخدمات الخاصة بالأمراض غير السارية في الخطط الخاصة بالتأهب والاستجابة لكوفيد-19، ومن ذلك اتجاه ما يقرب 72% من البلدان المرتفعة الدخل إلى تبني تلك العملية في مقابل 42% من البلدان المنخفضة الدخل، وقد اقترنت عملية الإدراج بالخدمات الخاصة بمعالجة أمراض القلب والأوعية والسرطان وداء السكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة، دون الخدمات الخاصة بالأسنان والتأهيل وأنشطة الإقلاع عن تعاطي التبغ بالقدر نفسه في خطط الاستجابة

وفقا لتقارير البلدان، هذه الأخيرة التي بينت ما نسبته 17% من البلدان المبلغة وفرت اقتطاعات معتبرة من الميزانية الحكومية خصصت لتنفيذ إدراج سلسل فيما اتصل بتقديم الخدمات الخاصة بالأمراض غير السارية في خططها الخاصة بكوفيد-19 (منظمة الصحة العالمية ، 2020).

2.3 تراجع الاقتصاد العالمي وأثره على عجلة التنمية الوطنية

تسببت جائحة كورونا بضرر اقتصادي بالغ خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة والمتوسطة، مما سيؤدي بسقوط ملايين من الناس تحت طائلة الفقر، فبعد سنوات من محاولة منظمات حقوق الانسان الدولية والوطنية للحد من أعداد الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وبذلك ستتسبب هذه الجائحة بانتكاسة لجهود مكافحة الفقر المدقع في جيل كامل.

- تسارع وتيرة هبوط النشاط الاقتصادي

لقد كان للقيود التي وضعت لكبح انتشار الفيروس، وذلك بهدف تخفيف الضغط على أنظمة الرعاية الصحية المُنهكة والضعيفة تأثير هائل على النمو الاقتصادي، وهذا ما عبر عنه تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية: "لقد أحدثت الجائحة أزمة عالمية ليس لها مثل - أزمة صحية عالمية، علاوةً على خسائر بشرية هائلة - أفضت إلى أشد ركودٍ شهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية"، وتتأبأ التقرير بانكماش الاقتصاد العالمي وكذلك متوسط نصيب الفرد من الدخل هذا العام ليدفع بملايين من الناس في هوة الفقر المدقع.

- التأثيرات على منشآت الأعمال والوظائف

لقد أثرت الإغلاقات العامة الناجمة عن الجائحة تأثيرا شديدا على منشآت الأعمال والوظائف، فكل الشركات فجميع أنحاء العالم خاصة الصغيرة منها و المتوسط في البلدان النامية تعرضت لضغط هائل أوصل العديد منها الى اعلان افلاسها، خاصة وأن أكثر من نصفها لم تسدد ما عليها من متأخرات مستحقة الدفع أو من المرجح أن تتخلف قريبا عن السداد، ولفهم الضغوط التي يتعرض لها أداء الشركات بسبب جائحة كورونا، وكذلك التعديلات التي يتعين عليها إجراؤها، يعمل البنك الدولي وشركاؤه بإجراء مسح استقصائية سريعة لجس نبض الأعمال في ظل جائحة كورونا وذلك بالتعاون مع حكومات البلدان المتعاملة معه (وادوا، 2020).

وفيما اتصل بالعمل والوظائف، نجم عن الجائحة حالات تعد بالآلاف إن نقل الملايين فيما يخص فقدان العمل او الوظيفة، وذلك شهده العامل بأكمله نتيجة تنفيذ الاجراءات الاحترازية على غرار الحجر الصحي والغلق الكلي والتام او الجزئي لأماكن العمل، حيث تقيد احصائيات الى اقضاء 225 مليون عامل دائم من الشغل، وفقا للتقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة، كما تسببت أزمة فيروس

كورونا في تقليص عدد ساعات العمل عالميا بواقع 8.8 في المئة، وهي النسبة التي فاقت التراجع في عدد ساعات العمل إبان أزمة الاقتصاد العالمي في أواخر 2008 (موقع بي بي سي، 2021).

4. دور المجتمع المدني في الجزائر خلال جائحة كورونا

شهدت الجزائر العديد من الأزمات، على الأرجح كانت أخطرها العشرية السوداء، والتي تأثر منها كل فئات المجتمع في الجزائر، الأمر الذي نجم عنه تحدي كبير رفعته مؤسسات المجتمع المدني، كانت ثمارها دعم المجتمع المدني بكل مؤسساته رؤية الدولة فيما يخص تنفيذ المصالحة الوطنية، في إطار تحقيق الأمن القومي، كل ذلك شكل خزان لهذا القطاع المجتمعي مع الخبرة التي اكتسبها في أن يشارك إلى جانب مؤسسات الدولة في إيجاد حلول مبتكرة للأزمات كانت أهمها في الفترة الأخيرة جائحة كورونا، حيث أبان عن قدرة واحترافية في تنفيذ برامج مستقلة أو مشتركة تخص مواجهة الجائحة، تمثلت في ما يلي :

1.4 الدور التوعوي والرقابي داخل المجتمع في ظل الجائحة

استجابت منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم للوباء بطريقة سريعة وحيوية، من أجل التحسيس بخطورة الأزمة الصحية التي سببها فيروس كورونا حال انتشاره وما سينجم عنه من آثار متفاوتة في المستقبل، في ظل تزمّت حكومات الدول حيال تحركات مؤسسات المجتمع المدني في الكثير من الدول واعتبار المسألة تخص السلطات الحكومية والجهات الرسمية في سبيل تحجيم الأزمة الصحية، أو على الأقل لم تؤمن بالدور الفعال الذي ستنفذه مؤسسات المجتمع المدني وبالتالي عدم الاعتماد عليها ودعم جهودها.

وإثر تجسّد تحرك المجتمع المدني عبر مختلف أقاليم الدول، أو من خلال التضامن العالمي بين مختلف مؤسساته عبر أنحاء العالم، وفي إطار الحملات التحسيسية والتوعوية بخطورة الموقف، ظهرت جهود عالمية مختلفة تتصل بالدور المحوري للمجتمع المدني، ترجم في التحالف العالمي لمنظمات المجتمع المدني Civicus، إذ وخلال الأزمة كانت له جهود معتبرة، على غرار البيانات التي ينشرها تتصل بكيفية مواجهة الأزمة، أهمها ما تعلق بالجمعيات الخيرية عبر العالم، في دعوة منه لهم إلى التركيز على عمل واحد وأساسي يتمثل في مساعدة المجتمع على التعافي من الأضرار الاقتصادية والنفسية التي خلفها فيروس كورونا (assembly, 2019).

تجسيدا لذلك، كانت هناك أعمال جوهرية في ذات السياق عبر مختلف دول العالم، على غرار ما حدث في بريطانيا، حين عملت منظمات المجتمع المدني في البلاد على الإعلام المباشر للمواطنين، من

خلال الأفلام الخاصة بتبيان كفاءات وإجراءات المواجهة للفيروس، وذلك عبر محطات التلفاز والشاشات العملاقة لعرض الإعلانات بالطرق¹.

زيادة على ذلك اتجهت جهود مختلف مؤسسات المجتمع المدني عبر مختلف دول العالم، في سبيل مواجهة الأزمة الوبائية، إلى التصدي للأزمة عن طريق المبادرة والانخراط في الحملات التحسيسية الموجهة مباشرة للمواطنين قصد تنبيههم بضرورة المحافظة والاستجابة للإجراءات والاحتياطات للمحافظة على الصحة والنظام العام، كما سنحت الفرصة لتبيان قدرات المجتمع المدني خاصة في مسألة دعم الحكومات فيما اتصل بالموارد المادية العلاجية، أين باردت في عديد الأوقات إلى إنتاج وتصميم المواد الوقائية للفيروس والمواد الاستشفائية.

الأمر الذي تحقق كله في الجزائر، ففي ظل الجهود الحكومية القطاعية على غرار وزارة الصحة وسعي وزارة الداخلية التي جندت الوسائل اللازمة لتنفيذ فترات حجر متفاوتة زمنيا تماشيا مع خارطة انتشار الفيروس عبر اقليم الدولة وقوته وحجم الإصابات به. كذلك دور الجماعات الإقليمية في فرض الرقابة اللازمة فيما يخص احترام إجراءات الوقاية، والتي كلها أسهمت إلى حد ما في الحد من تفشي الفيروس (ميموني، العقل الجزائري يبدع في مواجهة كورونا، 2024). لكن ليس بالشكل الكافي نظرا لخصوصيات العنصر البشري والتركيبية المجتمعية داخل مختلف مناطق البلاد.

الأمر الذي حتم فتح المجال لتدخل المجتمع المدني في تنفيذ إستراتيجية المواجهة، من خلال أعمال التوعية والتحسيس، كذلك الرقابة وتقديم الدعم المادي والمعنوي، أين يؤكد فريق البحث بروز دور مؤسسات المجتمع الدولي في المواجهة، وذلك على الشكل التالي:

- الجامعات الحكومية ومخابر البحث: الأمر الذي كرس اتجاه دولة الجزائر خلال مواجهتها للجائحة وإلى حد اليوم، إلى تجسيد مبدأ انفتاح الجامعات على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، ايماننا منها بدور الجامعة في منح المجتمع الدعم والقوة العلمية والخبرات، في اتجاه ايجاد الحلول المبتكرة للمشكلات المجتمعية.

- المجموعات التطوعية: أين عملت بقوة في الجانب التحسيسي حيث عملت مجموعات تطوعية عبر ولايات وبلديات الوطن بالشراكة مع المؤسسات العامة على غرار الجامعات ومخابر البحث، على حملات تحسيسية بخطورة الوباء، كما اتجهت المبادرات الجموعية إلى تنفيذ خطط وبرامج وحملات التوعية بأهمية التبرع بالمال والمواد والجهد للعائلات الهشة المتضررة من الوباء، وتعدى نشاطها ليمس الأشقاء الصحراويين في مراكز

اللجوء، في خطوة للتعبير عن مبدأ التضامن العالمي الذي ينتهجه المجتمع المدني في الجزائر وتدعمه حكومة الدولة².

- الجمعيات المعتمدة المشتغلة في المجال التضامني والخيري: حيث عملت أغلب الجمعيات المشتغلة على المستوى الوطني أو البلدي أو حتى تلك المحلية و لجان الأحياء، إذ يبين تقرير محلي على سبيل المثال، اشتغال 76 جمعية خيرية تنشط على مستوى خمسة ولايات فقط ممثلة في ولايات باتنة وسطيف وبسكرة والشلف وعنابة، في مجال تنظيم قوافل من أجل تمكين المواطنين من اجراء الفحوصات الطبية الخاصة بفيروس كورونا بشكل مجاني، بالإضافة إلى تدعيم العائلات الفقيرة بالمقتنيات الطبية الوقائية كنوع من أنواع الدعم والتحسيس والتوعية بخطورة الجائحة، الأمر الذي أثر بشدة على نسب الاصابات في الجزائر³، حيث كانت منخفضة مقارنة بباقي الدول وحتى الوفيات لم تتجاوز خلال 24 ساعة الثلاثين ضحية حسب إفادات على القناة الرسمية الجزائرية، حيث يتضح من خلال ذلك نجاعة الحملات التحسيسية وأهمية الدور التي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني إلى جانب المؤسسات الرسمية.

- الكشافة الإسلامية الجزائرية والهلال الأحمر الجزائري : تشكل هذه المنظمات الأهلية قاطرة العمل التضامني الوطني ، والتي تربط باقي الجمعيات الوطنية أو الأجنبية بالمؤسسات الرسمية للدولة، في إطار ذلك تم التعرض إلى العديد من التقارير الرسمية و شبه الرسمية التي تخص العمل المناط بهذه المنظمات، حيث يمكن اجمالها في الدور الفعال في مجال تنظيم عدة عمليات تطوعية تحسيسية ووقائية، على غرار إطلاق مبادرات توعوية الكترونية من خلال المواقع الرسمية أو مواقع التواصل الاجتماعي، كان أهمها مبادرة رقمية تحت شعار “الزم بيتك تحفظ حياتك” والتي ركزت على تقديم نصائح وإرشادات تنبيهية تحذيرية تؤكد ضرورة أخذ الاحتياطات والتدابير الوقائية الضرورية لتفادي الإصابة بهذا الداء (الجزائرية، 2021).

2.4 الدور الاقتصادي في ظل انهيار المنظومة الصحية

والمقصود هنا الدور الذي لعبته مؤسسات المجتمع المدني في ظل انهيار إمكانيات بعض الدول بشك تام او جزئي وعدم قدرتها على المواجهة بشكل مستمر أو متساوي عبر أنحاء الدولة، في توفير الدعم اللازم رغم عدد من الصعوبات المتعلقة بتنظيم مثل تلك المساعدات خاصة في البلدان التي تراقب فيها الدولة عمل المجتمع المدني وتحجيمه.

حيث و استنادا إلى احصائيات عالمية تخص الدول الغربية، يتضح جليا عملت مؤسسات المجتمع المدني في مختلف الدول منذ بداية الجائحة على تلبية نداءات المحتاجين للمساعدة المادية، حيث بينت التقارير أن

عددا من الدول المتقدمة عملت على مواجهة الوضع الاقتصادي التي اصيب بالضرر نتيجة الجائحة، حيث و على سبيل المثال اتجهت بريطانيا إلى انشاء صندوق خاصه بالمنظمات التطوعية وسمي London community response حيث ساهم فيه كل من مؤسسة جون ليون الخيرية بـ 500 الف جنيه استرليني، شركة bloomberg مليون جنيه استرليني كما أطلقت منظمة الاغاثة الاسلامية ببريطانيا نداء طوارئ لجمع 500000 جنيه استرليني لتوزيعها على الجمعيات الخيرية المحلية وعلى رأسها بنوك الطعام التي تعاني عجز في توزيع المواد الغذائية، بالإضافة على مؤسسات أخرى تجاوزت تبرعاتها تسع ملايين ونصف جنيه استرليني، وقد تم تقسيم الأموال التي جمعتها منظمات المجتمع المدني البريطانية على قسمين:

- قسم المنح الصغيرة التي وجهت نحو تغطية الحاجات الاساسية وعلى رأسها الغذاء بقيمة 5000 جنيه استرليني

- قسم الازمات والتسليم النقدي المباشر وهي منحة يصل حددا الاقصى من 10000 الى 50000 جنيه استرليني تقدم للموظفين والتجار الذين تضرروا من اجراءات الحجر الصحي.

أما بالنسبة للجزائر فقد واجهت مثالا فيما يخص التحاليل، تأخيرات كبيرة في تلقي نتائج اختبارات العدوى في مقاطعاتها الداخلية. نتيجة منح الاختصاص في ذلك حصرا لمعهد باستور وهو المرفق الوحيد المجهز بمعدات الاختبار اللازمة. ولمواجهة هذا التحدي. وقد اتجهت الوزارة الوصية لمواجهة ذلك باتخاذ تدابير الرقمنة، وتمكين باقي مستشفيات البلاد من طلب نتائج الاختبارات رقميا من معهد باستور وتقليل مدة ذلك إلى يوم واحد. ورغم ذلك إلا أنه كان لازما انخراط المستشفيات والعيادات الخاصة في دعم تلك العمليات على مستواها، خاصة في المدن البعيدة عن عاصمة البلاد او المدن الكبرى.

ومن ناحية الدعم المالي، فقد أظهرت بيانات حكومية خلال عام 2020، صدرت عن الوزير المستشار للاتصال الناطق الرسمي لرئاسة الجمهورية، عن تلقي الحكومة تبرعات مالية، تصب في الحسابات المخصصة لمحاربة فيروس كورونا، وقد بلغت حوالي "230 مليار سنتيم وحوالي مليون دولار (الجزائرية، مكافحة فيروس كورونا: قيمة التبرعات بلغت 230 مليار سنتيم وحوالي مليون دولار، 2021).

حيث نجد أن أهم المساهمين في تلك التبرعات كانت جمعيات وطنية على غرار جمعية "ناس الخير" التي قامت إلى جانب ذلك بعمليات تكوين للموارد البشرية على تقنيات تطهير المواقع الموبوءة وتوزيع حوالي عشرة أطقم طبية لكل ولاية وكذلك من خلال إقامة ورشات عمل لتصنيع كمادات على مستوى 36 ولاية بمعدل 20.000 إلى 30.000 كمادة في اليوم يتم توزيعها مجااً على المواطنين (الجزائرية، 2021).

كذلك قررت جمعيات جزائرية في المهجر تنظيم نفسها وتزويد بعض المستشفيات، خاصة تلك التي تقع خارج المدن الكبرى كالجزائر العاصمة ووهران وعنابة، بمعدات طبية ومكتثات أكسجين وأدوية ومستلزمات

صحية أخرى، ومن بين هذه الجمعيات، "الشبكة الطبية الجزائرية" التي تضم أطباء ومتخصصين في مجال الصحة يعملون في أوروبا، هذه الشبكة سبق وأن قدمت مساعدات طبية للمستشفيات الجزائرية خلال الأشهر الأولى من ظهور وباء كوفيد-19 وذلك بالتنسيق مع جمعية جزائرية أخرى تدعى جمعية "الشفاء" التي كانت تستقبل المساعدات، وأمام الانتشار السريع و الواسع لفيروس كورونا المتحور، قررت الشبكة الطبية الجزائرية جمع تبرعات مالية قدرت بأكثر من 640 ألف يورو تم ارسالها إلى الجزائر (فرانس24، 2021).

كما بينت اللجنة الدولية للصليب الاحمر، أهمية الدور الذي يقوم به الهلال الأحمر الجزائري في مجال الاستجابة للاحتياجات الانسانية المرتبطة بجائحة كورونا في الجزائر، حيث تشير اللجنة إلى مبادرات تمت في اطار الشراكة على غرار انشاء صندوق مخصص للمتطوعين المعرضين للإصابة بفيروس كوفيد 19 خلال ممارسة مهامهم التطوعية، كذلك مساعدات غذائية لسكان المناطق المتضررة من تفشي الفيروس، ومن جهة اخرى عمل الهلال الأحمر الجزائري إلى جانب مؤسسات مجتمعية أخرى على تنفيذ تدابير التباعد الاجتماعي والنظافة وتطهير الاماكن العامة، وتوزيع مستلزمات الوقاية، كما ساهم في دعم قدرات عدد من المستشفيات من خلال التبرع بالمعدات الطبية وأجهزة تقنية لغرض علاجي بحت (الأحمر، 2020).

وفي ذات السياق، كان لعدد الجمعيات الوطنية عمل دؤوب في هذا المنحى، على غرار الجمعية الوطنية "وين نلقى"، والتي بينت الامينة العامة لها في حديث لها أن الجمعية عملت بكل فروعها منذ بداية انتشار الفيروس، على تقديم الدعم للمستشفيات والمرضى ومرافقتهم بكل الوسائل، فقد وفرت الجمعية ما يزيد عن 150 مؤسسة استشفائية وصحية عبر الوطن، وقدمت الأقنعة والمآزر والمعقمات وبعض المكملات الغذائية وحتى المستلزمات الطبية التي يحتاجونها، كما وفرت حوالي 170 مكثف أوكسجين، يتم تداولها بين المرضى (كريمة، 2021).

كما بادر التنظيم الكشفى بتوزيع 10 آلاف قناع واقي و3 آلاف وحدة من مواد تعقيم وتطهير لفائدة المواطنين المعوزين القاطنين بمناطق الظل والأحياء الشعبية للولاية فضلا على مرافقة الوحدة الولائية لمؤسسة بريد الجزائر في تنفيذ البروتوكول الصحي الوقائي على مستوى مكاتب البريد وكذا بالقاعات متعددة الرياضات المخصصة لدفع معاشات المتقاعدين، استنادا إلى نفس المصدر.

كذلك شمل العمل في هذا الإطار جمعيات أخرى لها دور تكويني وتربوي وثقافي، إلا أنها دائما تتخبط في العمل الوطني من أجل بناء الدول وحماية المجتمع، حيث عملت جمعية الإصلاح والإرشاد من خلال مكاتبها الولائية على القيام بعمليات تعقيم وتطهير ل12 مكتبا بريديا بمدن تيسمسيلت وثنية الحد وبرج بونعامة وخميستي وكذا ب30 مؤسسة تربوية بالولاية إضافة إلى تجمعات سكنية حضرية وريفية، كما بادر المكتب

بتوزيع أكثر من 9 آلاف وحدة من مستلزمات الوقاية من وباء كورونا (أقنعة واقية ووسائل تعقيم وتطهير وهلام تعقيم اليدين) لفائدة مساجد ومواطنين يقطنون بالأحياء الشعبية ومناطق ريفية نائية.

كما اتصل الدور الفعال في مجال الدعم من جهة المواد العلاجية والتقنية، بالشركات التجارية الخاصة، على غرار الفنادق الوطنية التابعة لمستثمرين خواص، أين تم استغلالها وخصصت عددا معتبرا من الغرف للحجر الصحي للمسافرين والمغتربين الذين تم إجلائهم من مختلف الدول.

وفيما يخص صنع الأداة الأساسية الصحية في الجائحة والمتمثلة في الكمادات الصحية، وفي ظل فتح وزارة الصحة المجال لتلقي المساعدات، أظهرت بيانات صادرة عن الوزارة، عن استعدادها لتلقي المساعدات والتبرعات المتصلة بمعدات مكافحة الفيروس، من خلال الصيدلية المركزية، باعتبارها النقطة المركزية الأساسية، قبل إعادة التوزيع على المستشفيات.

وعملت الوزارة الوصية على تسهيل إجراءات نقل وحتى استيراد المعدات خاصة أجهزة الفحص، وفي هذا السياق أبان العديد من رجال الأعمال مواطنتهم وعبروا عن استعدادهم التام للمساعدة في اقتناء أجهزة التنفس الاصطناعي، وقد بينت احصائيات عديدة عن التبرعات التي تلقتها وزارة التجارة، خاصة فيما اتصل بمادة المناديل المبللة.

كما اتجهت العديد من مؤسسات المجتمع المدني في ظل ندرة هذه المستلزمات الطبية وغيرها من المستلزمات الخاصة بالوباء، إلى انشاء عدة ورشات للخياطة، في حياكة الكمادات والألبسة الواقية للأطباء فيما عكف نشطاء، آخرون على توفير المادة الأولية لصناعة الكمادات (ميموني، 2020)

5. خاتمة

تمحورت الدراسة حول أهمية المجتمع المدني من خلال حل مؤسساته ومركزه الحيوي داخل المجتمعات وحاجة الأنظمة السياسية إلى تفاعلاته وأدواره، ومرد ذلك خصائصه التي تمزه وتجعله طرفا مهما في معادلة التنمية ومواجهة الأزمات من خلال نخبه وخططه ومستويات تواجده ضمن المجتمعات وتنوع المجالات التي يشتغل بها وتعدد المؤسسات التي يشملها، اضافة إلى الإطار القانوني الذي تسعى الدول لضبطه من اجل تنظيم قدرات ونشاطات هذا الفاعل.

وخلصت إلى جملة من النتائج هي كالآتي:

- يشكل المجتمع المدني فاعلا محوريا في ديمقراطية الحياة من جميع النواحي وعلى كل الأصعدة داخل أي دولة قانون، الأمر الذي من شأنه أن يعجل التنمية الاقتصادية كانت أو فكرية أو اجتماعية بشكل مستدام.
- تشكل مؤسسات المجتمع المدني مجالا حيويا لإبداء الرأي والهموم، كما تشكل وعاء مدنيا للحوار والنقاش والمساهمة في الحلول المبتكرة للمشكلات الوطنية، استنادا إلى الزخم المعرفي والنخبوي الذي تكتسبه تلك المؤسسات.
- يشكل المجتمع المدني مكون أساسي لآلية مجتمعية حقيقية تخص مواجهة الفساد والشفافية، كما يشكل دعامة صلبة للحفاظ على المكتسبات في مجال حقوق الانسان والعمل على تكريسها وإعمالها.
- بينت الأزمة الصحية عبر مختلف الدول، عدم قدرت الحكومات على تسييرها بمفردها، الأمر الذي يؤكد بشكل قاطع الدور الفعال للمجتمع المدني ومركزه القوي كطرف فاعل في تسيير شؤون المجتمع.
- على الصعيد الوطني، بينت الأزمة الصحية الدور الهام لمؤسسات المجتمع المدني من خلال العمل التطوعي فيما يخص تنفيذ برامج التوعية وحملات التحسيس بما يكفل نشر الثقافة بكل جوانبها سواء الصحية أو المجتمعية أو القانونية واحترام التدابير والاجراءات الاحترازية وتنفيذ القانون.
- اتضح جليا دون لبس مدى امكانية مؤسسات المجتمع المدني في دعم الدولة لمواجهة جائحة كورونا، من خلال الدعم المؤسسات المصغرة التي اشتغلت في انتاج الموارد الاستشفائية والعلاجية، حيث أسهمت في وفرتها ودعم المؤسسات الصحية والحيلولة دون انهيارها.
- من جهة أخرى اثبت المجتمع المدني في الجزائر، قدرته على المساهمة في احتضان الفئات المجتمعية الهشة ودعمها خاصة في ظل تدابير الحجر الصحي والغلق الكلي لمختلف المؤسسات التجارية والصناعية، مما انعكس سلبا على قدرة المواطنين في مجابهة الوباء.
- رغم الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني عبر مختلف الفترات الزمنية ليس فقط خلال الأزمات، طالما توفرت ارادة سياسية حقيقية. يبقى هناك غموض في التعامل مع هذه المؤسسات خاصة الجمعيات منها، في مسائل التمويل والتعاون الدولي. وان كان ذلك يفهم من زاوية الأمن القومي، فالأكيد أن الفرصة مواتية للحكومة، لتجسيد آلية مجتمعية حقيقية تقف إلى جانبها لتجسيد محاسبة فعلية وفعالة على مختلف الأصعدة وفي مختلف الميادين، وتشكيل دعامة أساسية لتنفيذ المسائلة والتطوير القيمي للمجتمع.

6 . الهوامش والمراجع

¹. موقع بي بي سي. (26 1, 2021). فيروس كورونا أصاب الاقتصاد العالمي بأسوأ أزمة منذ ثلاثينيات القرن الماضي.

2. Joseph Yvon Thériault. (1985). La société civile ou la chimère insaisissable. Essai de sociologie politique. Montréal, province de Québec, Canada.: Les Éditions Québec.
3. Joseph Yvon Thériault. (1985). La société civile ou la chimère insaisissable. Essai de sociologie politique. Montréal, province de Québec, Canada.: Les Éditions Québec./
4. Khilnani, S. (2001). La « société civile », une résurgence. Critique internationale(10), 38.
5. Khilnani, S. (2001). La « société civile », une résurgence. Critique internationale(10), 47.
6. London assembly. (2019, 11 15). Coronavirus (COVID-19): Civil society support.
7. Sunil Khilnani. (2001). La « société civile », une résurgence. Critique internationale. 38, (10)1 ،
8. Thériault, J. Y. (1985). La société civile ou la chimère insaisissable. Essai de sociologie politique. Montréal, province de Québec, Canada.: Les Éditions Québec.
9. Thériault, J. Y. (1985). La société civile ou la chimère insaisissable: Essai de sociologie politique. Montréal, province de Québec, Canada. : Les Éditions Québec.
10. V. Havel. (1992). Politique, morale et civilité . Éditions de l'Aube.
11. الحبيب الجنحاني، (1999)، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة. عالم الفكر.
12. العياشي عنصر، (2001)، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجا. إنسانيات : امجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية(13)، ص67-68.
13. العياشي عنصر، (2001)، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجا. إنسانيات: المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية(13)، ص 65-66.
14. العياشي عنصر. (2001). ما هو المجتمع المدني؟ ، الجزائر نموذجا. إنسانيات : المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية(13)، 73.
15. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، (17 أوت، 2020)، مواجهة فيروس كوفيد 19: اللجنة الدولية للصليب الأحمر تدعم الهلال الأحمر الجزائري، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- المفوضية الاممية لحقوق الانسان، (4 2، 2024)، المجتمع المدني. (الأمم المتحدة) تم الاسترداد من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: <https://www.ohchr.org/ar/resources/civil-society>
16. أميرة عادل أحمد، (2001)، مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، صص 163-164.
17. أميرة عادل أحمد، (2021)، مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، 12(2)، 162.
18. أميرة عادل أحمد، (2021)، مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 12(2)، 158.
19. بول بليكديفانشي وادوا، (2020)، استعراض حصاد عام 2020: تأثير فيروس كورونا المستجد في 12 شكلاً بيانياً. مجموعة البنك الدولي، تم الاسترداد من: <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/astrad-hsad-am-2020-tathyr-fyrws-kwrwna-almstjd-fy-12-shklaan-byanya>
20. خلاص كريمه. (2021)، جمعيات خيرية تنقذ جزائريين من مضاعفات كورونا، تقرير صحفي، الشروق أون لاين.

21. طه الفرحاوي. (22 9، 2022)، التأصيل السوسيوثقافي للمجتمع المدني، (مركز معارف للدراسات و الأبحاث، المحرر) تاريخ الاسترداد 5-2-2024، من مركز معارف للدراسات والأبحاث: <https://maarifcenter.ma>
22. عباس ميموني، (2020). التضامن والتبرع.. سلاح الجزائريين ضد كورونا، وكالة الأناضول.
23. عزمي بشارة (المحرر)، (1997)، واقع و فكرة المجتمع المدني، قراءة شرق أوسطية، (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، المترجمون) رام الله، فلسطين.
24. فرانس 24، (2021)، مساعدات أفراد الجالية الجزائرية بالمهجر تضامنا مع بلادهم لمحاربة الوباء. تقرير صحفي.
25. منظمة الصحة العالمية ، (1 جوان، 2020). تاريخ الاسترداد 29 جانفي، 2024، من الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية :
- <https://www.who.int/ar/news-room/detail/09-10-1441-covid-19-significantly-impacts-health-services-for-noncommunicable-diseases>
26. نبيلة فايز أحمد حسن السيوف، (2007). منظمات المجتمع المدني والتغير الاجتماعي دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية، المملكة الأردنية: الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا.
27. نبيلة فايز أحمد حسن السيوف، (2007)، منظمات المجتمع المدني والتغير الاجتماعي دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية. المملكة الأردنية: الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا.
28. هيرماس، (1999)، ماهو المجتمع المدني؟، ترجمة مصطفى أعراب محمد الهلالي، 1999 ص. 4، (مصطفى أعراب محمد الهلالي، المترجمون).
29. هند عروب، (بلا تاريخ)، المجتمع المدني المغربي فعالية أم أوهام الفعالية؟ المغرب في مفترق الطرق. المغرب: منشورات وجهة نظر.
30. وكالة الأنباء الجزائرية، (2021)، مكافحة فيروس كورونا: الحركة الجمعوية الوطنية على قدم وساق، تقرير صحفي.
31. وكالة الأنباء الجزائرية، (2021)، تيسمسيلت: جمعيات تساهم في مواجهة جائحة فيروس كورونا، تقرير صحفي.
32. وكالة الأنباء الجزائرية، (2021). مكافحة فيروس كورونا: قيمة التبرعات بلغت 230 مليار سنتيم وحوالي مليون دولار.